

مجلس مندوبي الحركة الدولية للالصليب الأحمر والهلال الأحمر لعام 2022

حلقة العمل

تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات وأثرها على العمل الإنساني القائم على المبادئ

عرض عام

السياق

وضعت المنظمات الدولية والدول في السنوات الأخيرة، سعياً منها لمكافحة الأعمال الإرهابية والتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين، تدابير لمكافحة الإرهاب ونظم جزاءات زادت صرامتها تدريجياً. وقد ترتب على تعددها واتساع نطاقها آثار سلبية على العمل الإنساني القائم على المبادئ – فأعاقت في كثير من الأحيان العمليات الإنسانية، بما فيها العمليات الإنسانية التي تنفذها مكونات الحركة الدولية للالصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) وشركاؤها.

وتنشأ هذه التحديات كنتيجة مباشرة لتدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات، وعن إدراجها في اتفاقات التمويل، وكذلك انعكاساتها على القطاع الخاص (المصارف والموردين على سبيل المثال). ويوفر القطاع الخاص خدمات ضرورية للأنشطة الإنسانية ويطبّق بشكل متزايد سياسات تقليص للمخاطر تقيّد تعاونه مع الجهات الفاعلة الإنسانية. وهذه المشاكل ليست جديدة، لكن جائحة كوفيد-19 زادت من وضوح أثر تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات على العمل الإنساني القائم على المبادئ.

وصار مجتمع العمل الإنساني في الآونة الأخيرة يتبع نهجاً أكثر استباقاً فيما يتعلق بالأثر السلبي لتدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات على العمل الإنساني القائم على المبادئ، وبالخاصة إلى معالجة هذا الأثر. وبدأ هذا النهج يُوّثي ثماره على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، إذ تراعي المزيد من الجهات التي تضع و/أو تنفّذ تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات أثرها على الأنشطة الإنسانية.

ولكن الطريق لا يزال طويلاً لضمان عدم تسبب تدابير مكافحة الإرهاب ونظم الجزاءات بعراقيل للعمل الإنساني القائم على المبادئ.

الهدف العام والنتائج المتوقعة

تؤثر تدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات على جميع مكونات الحركة بالقدر نفسه، مقوّضة قدرتها على تلبية احتياجات الضحايا في البلدان التي تعمل فيها. ولذلك، تهدف حلقة العمل إلى ما يلي:

- تقييم وضع الحركة فيما يتعلق بتدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات، لا سيما من خلال مشاركة أمثلة واضحة على أثرها والتجارب في التواصل مع السلطات.
- تحديد سبل المضي قدماً، من خلال تكوين فهم مشترك لتدابير التخفيف المناسبة والنهج المتبع إزاءها، وربما من خلال وضع حدود لمتطلبات الجهات المانحة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجزاءات.
- النظر في مدى ملاءمة (وربما تحديد معالم) نهج أكثر تنسيقاً بين مكونات الحركة فيما يخص تدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات على المستويين متعدد الأطراف والوطني.

الأسئلة الرئيسية التي يتعين النظر فيها

- 1- هل تأثرت أنشطتكم الإنسانية بشكل مباشر بتدابير مكافحة الإرهاب و/أو نُظم الجزاءات؟ وإلى أي مدى؟ وأي نوع من التدابير كان أكثر إشكالية من غيره أو أي منها كان الأكثر إشكالية؟ وكيف واجهتم هذه المشاكل؟ وهل تواصلتم مع حكومتكم بشأن المشاكل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجزاءات؟
- 2- ما هي الخطوات التي يتعين اتخاذها من أجل معالجة أثر تدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات؟ وهل من ممارسات جيدة يمكنكم تقاسمها مع الآخرين؟ وما هي في رأيكم أكثر تدابير التخفيف فعالية التي يتعين النظر فيها؟ وما هي آراؤكم ونهجكم فيما يخص متطلبات الجهات المانحة المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجزاءات في اتفاقات التمويل؟ وهل من متطلبات قد ترفضونها على أساس المبادئ الأساسية للحركة؟
- 3- ما هو النهج الذي ينبغي أن تتبعه الحركة للتعامل مع الآثار الجانبية لتدابير مكافحة الإرهاب ونُظم الجزاءات على العمل الإنساني القائم على المبادئ؟ وهل تفضلون اتباع نهج أكثر تنسيقاً؟ وما هو الشكل الذي سيتخذه هذا النهج، وأي دور سيؤديه كل مكون من مكونات الحركة؟